

البيع مقابله في زمان الشرط فان كان مقابله المبادى في ذلك الايمان
 بطل العقد **الثالث** ان يكون المدة متصلة بالعقد فلو شرط المدة ايام
 فمادون من العقد او من حين ما وبطل العقد ولو قال العقد في طيار يوم واحد
 صح ونزاع على يوم الذي وقع فيه العقد حتى لو كان العقد نصف النهار بعد الذي
 المصنف من اليوم الثاني ودخل الليل تابعاً وان كان بالليل وجب ان يشترط
 الليالي في بقية الليل حتى لو شرط من الطلوع فسد العقد واذا شرط البقية ويوما
 فالابتداء من فجر والامتنان بالذوق **الرابع** ان لا يكون مطلقاً والعقد
 بزمان يجوز ان شرط الليالي لبعض النهار او الليل بطل البيع ولو شرط في
 الليل او الفجر او الزوال صح البيع بشرط **الخامس** ان لا يكون فيهما قلوبا
 عبدتين بشرط الخيار في احدهما لا لعينه بطل البيع كما بهما اهدى الباعين ولو
 شرط الخيار في عبدتين واراد الفسخ في احداهما لم يجز ولو اشترى شيئاً بشرط انه لم يوده
 الثمن في ثلثة ايام او باع بشرط انه ان رث الثمن في ثلثة ايام فلا بيع بينهما بطل
 البيع ولو باع بشرط ان يوده الثمن في ثلثة ايام صح وانك اوعده الخيار من
 وقت العقد الا اذا شرط الخيار بعد العقد وقبل الفسخ فان وقت الشرط
 ولا يتحقق الفسخ الحضور الغم وقفاً ولقاضي ولو اشترى شيئاً علم ان يولده
 فلما في ثلثة ايام صح للملك في المبيع وزواله كالكسب والرجوع والقبول والبيع
 في زمان الخيار لمن لم الخيار ثم البيع او ضم وعوقف حينئذ كان الخيار لهما فان كان
 للبايع فقد بيع وانما وقت وعوقف وحل فطهره ولا يجزى عنها ولا ينفذ من
 المشتري وعزم وطئه ولا حد ويجب المهر ثم العقد او فسخ وان كان
 للمشتري فقد بيع وانما وقت وعزم وطئه ولا يجزى المهر ولا ينفذ من الباع

وعزم وطئه ولا حد ويجب المهر ثم البيع او فسخ وان كان لهما فذ بيع الباعين و
 اعتاق وعزم عليه الوطئ ولا حد ولا مهر ووقف بيع المشتري وانما وقت وعزم
 عليه الوطئ ولا حد فان تم بان نفوذ البيع والاعتاق وعدم المهر وان فسخ بان
 عدم البيع والاعتاق وجوب المهر واذا اشترى المبيع في زمن الخيار فانه لا يحصل البيع الفسخ
 البيع وسقط الثمن واستردت البقرة وان حصل فان كان الخيار للبايع
 وبه ذلك لك لغير عزم القيمة للبايع وان كان الخيار للمشتري ويحصل
 اولها لم يفسخ البيع ولم ينقطع الخيار فان تم العقد لزم الثمن وان فسخ عزم القيمة
 واسترد الثمن والقول في القيمة للمشتري ويحصل الفسخ بفسخ البيع واسترد
 المبيع وردت الثمن ونحو ذلك الباع للمابع حتى ترد في الثمن فبها المشتري ولا يفعلها وقال المشتري
 لا اشتري حتى يقصر من الثمن فقال الباع المشتري لا اتعل الفسخ وكذا لو طلب
 الباع او قال المشتري لا اشتري حتى يقصر من الثمن فقال الباع لا اتعل
 الفسخ وكذا لو طلب الباع طول الثمن لم يجز او المشتري فاجيل الثمن للمالك
 ونحو ذلك المشتري لا يرضى هذا الثمن او انما لا يرضى بملكه او لا يرضى بما فوقه
 الفسخ واذا عرفت مدة الخيار ولم يفسخها ولا اجازت لزم العقد وتم **تنبيه**
 اذا كان الخيار للبايع اولها فوطئ الباع وانما وقت وعزم وبيع او زوج
 وواجازت وكسبه ورهنه وهديته مع العقد فسخ وان كان للمشتري او لهما
 فالكل منه اجازة **فصل** اذا باع شيئاً يعلم انه عيب وجب
 عليه وعلى كل من يعلمه لعلها للمشتري بان يريه ان كلفه رهنه او يخبره
 ان لم يعلم ولو حال التمام بالبيع الفلاني ولم يتفق فباع من اللداع
 ثم يقطنه السامع ربه والعيب المظن للرد الحضا والحب والزنا

195